

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية السودان

تقرير جمهورية السودان بموجب
الخطة العربية لتعزيز
ثقافة حقوق الإنسان

أبريل ٢٠١٢

١- مقدمة

■ يعتبر السودان واحد من أكبر الأقطار فى الدول العربية وقد تميز فى الفترات السابقة بالعديد من التحديات ولا سيما فى مجال حقوق الإنسان جعلته يكتسب العديد من الخبرات فى مجال حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى وفى ذات الوقت جعلت الإطار التشريعى والتنفيذى فى مجال حقوق الإنسان محكما.

■ حظي هذا التقرير باهتمام خاص من الحكومة السودانية حيث أنه من التقارير التى تأخرت الدولة كثيرا فى تقديمه. وعليه فقد وجه وزير العدل رئيس المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان مقرر المجلس وكافة عضويته التى تضم ممثلين لوزارات ومؤسسات مختلفة أسهمت فى تقديم معلومات عن سياساتها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

■ يمثل تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشقيها المدنى والسياسى والإقتصادى والإجتماعى والثقافى بالسودان أولوية قصوى للسودان على الرغم من وجود العديد من التحديات غير المسبوقة والتي تم عكسها فى هذا التقرير إلا أن الإرادة الوطنية تظل راسخة فى بذل المزيد من الجهود لمجابهة هذه التحديات والمضي قدماً فى تحقيق الغايات السامية لمبادئ حقوق الإنسان.

■ سعت الحكومة السودانية من خلال تقديم هذا التقرير إلى عكس جهودها فى سبيل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان السودانى عبر تحسين حالة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بالسودان وتأمل حكومة السودان من خلال تحقيق هذه الأهداف بدفع الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع وذلك عبر تقييم التطورات والتحديات وتبادل أفضل الممارسات وفتح مجالات للتعاون مع الجميع.

هذا التقرير يعكس جملة مجهودات الدولة فى إطار تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ويشمل الآتى:

- ❖ الإطار التشريعي: يشمل مجموعة القوانين التي تضع الضمانة القانونية للحقوق.
- ❖ مجموعة الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار بناء القدرات ورفع الوعي ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
- ❖ الآليات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان بما فيها التشريعية، القضائية والتنفيذية ويقوم كل منها بدور مقدر في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان .
- ❖ التحديات التي تواجه الدولة وتحول دون التنفيذ الكلى للخطط والبرامج الرامية لتعزيز المتكامل لحقوق الإنسان في السودان.

٢- الإطار التشريعي

لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان وتعزيزها خارج الإطار القانوني الذي يؤطر للحقوق ويحدد كيفية الإستمتاع بها وما هو التزام الدولة والآليات القانونية للحماية في حالة الإنتهاك. لذا نستعرض في هذا الجزء الضمانات التي وضعها الدستور والقانون لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان.

دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥م

١. نصت إتفاقية السلام الشامل على وضع دستور إنتقالي بواسطة المفوضية القومية للمراجعة الدستورية والتي تكونت من طرفي الإتفاقية إلى جانب الأحزاب السياسية ومعظم فعاليات المجتمع المدني في السودان وتوصلت لوضع دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥م.
٢. حدد دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥م طبيعة الدولة بأنها دولة ديمقراطية لا مركزية تتعدد فيها الثقافات واللغات وتتعايش فيها العناصر والأعراق والأديان. وكذلك أقر الدستور مبدأ الديمقراطية واللامركزية في ظل جمهورية واحدة هي السودان وأن تلتزم الدولة باحترام وترقية الكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة والإرتقاء بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتعددية الحزبية.
٣. نص الدستور على أن تتكون الهيئة التشريعية القومية من المجلس الوطني ومجلس الولايات. يتكون المجلس الوطني من أعضاء منتخبين في إنتخابات حرة ونزيهة ويحدد القانون تكوين المجلس وعدد أعضائه. ويتكون مجلس الولايات من ممثلين إثنين لكل ولاية وينتخبان بواسطة المجلس التشريعي. كذلك يكون لكل ولاية مجلس تشريعي يتكون من أعضاء ينتخبون وفق أحكام دستور الولاية والقانون.

- ٤ . كفل الدستور كافة الحقوق والحريات الأساسية في الباب الثاني والتي جاءت في مسمى "وثيقة الحقوق" في المادة (٢٧) والتي نصت بأن تكون وثيقة الحقوق عهداً بين كافة أهل السودان وبينهم وبين حكوماتهم والتزاماً من جانبهم بأن يحترموا حقوق الإنسان والحريات المضمنة في الدستور وأن يعملوا على ترقيتها وتعتبر حجر الأساس للعدالة الإجتماعية والمساواة والديمقراطية في السودان وأن تحمي الدولة هذه الوثيقة وتعززها وتضمنها وتنفذها.
- ٥ . نص الدستور على أن تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في الدستور ولا تصدرها أو تنتقص منها وتأكيداً لهذه الحقوق والحريات حظر الدستور تعليقها حتى في حالة الطوارئ ونص على أن ضمانات المحاكمة العادلة من الحقوق التي لا يجوز تعليقها حتى في حالة الطوارئ، كما إعتبرها من القوانين التي لا تملك المؤسسات التشريعية المساس بها أو تعديل نصوصها إلا بعد الرجوع الى الشعب في إستفتاء عام.
- ٦ . لم ينص الدستور على دين رسمي للدولة وأقر بأن السودان وطن جامع تكون فيه الأديان والثقافات مصدر قوة وتوافق وإلهام وأن التنوع الثقافي هو أساس التماسك القوي ولا يجوز إستغلاله لإحداث الفرقة وأن جميع اللغات الأصلية السودانية لغات قومية يجب تطويرها وترقيتها.
- ٧ . كذلك نص الدستور على أن الإتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان تكون جزء لا يتجزأ من وثيقة الحقوق.

التشريعات الوطنية الأخرى

- وفقاً لما نص عليه الدستور تمت صياغة عدد من القوانين الجديدة وتمت مراجعة عدد من القوانين السائدة لتتماشى مع الدستور والإتفاقيات الدولية ذات الصلة وما زالت العديد من البحوث والدراسات تجرى لمزيد من التمحيص ووضع العديد من الضمانات وتلافى السلبيات التي ظهرت من التطبيق العملي لهذه القوانين . نذكر من هذه القوانين على سبيل المثال لا الحصر:
- قانون تنظيم العمل الطوعي لسنة ٢٠٠٦م.
 - قانون القوات المسلحة لسنة ٢٠٠٧م والذي أفرد فصلاً كاملاً عن الجرائم التي ترتكب أثناء العمليات العسكرية كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وأكد على المسؤولية الفردية في حالة المحاسبة عن هذه الجرائم . كما نص على حماية المدنيين والمنشآت المدنية في أوقات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.
 - قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧م والذي بموجبه تم التأسيس لتحول ديمقراطي كبير مهد لقيام الإنتخابات العامة والتي جرت في أبريل من العام ٢٠١٠م
 - قانون الإنتخابات لسنة ٢٠٠٨م وبموجبه تم إنشاء المفوضية القومية للإنتخابات.
 - قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة ٢٠٠٨م.
 - القانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١م تم تعديله في العام ٢٠٠٩م وذلك بإضافة بابٍ كاملٍ حول الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة الإبادة الجماعية.
 - قانون المفوضية القومية لحقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٩م.
 - قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة ٢٠٠٩م.

- قانون المعاقين القومي لسنة ٢٠٠٩ م.
- قانون إستفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩ م.
- قانون إستفتاء منطقة أبيي لسنة ٢٠٠٩ م.
- قانون الطفل لسنة ٢٠١٠ م.

ويمكن الإطلاع على جميع هذه القوانين على موقع وزارة العدل
www.moj.gov.sd

٣- الإتفاقيات الدولية والإقليمية التى صادق عليها السودان

كجزء من المنظومة الدولية والإقليمية وكدولة تؤثر وتتأثر بمن حولها، قام السودان بالمصادقة على العديد من هذه الإتفاقيات والإعلانات التى تشكل فى مجملها مرجعية للدولة فى مجال نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وهى كالتالى:

- ✓ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.
- ✓ العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- ✓ العهد الدولى الخاص بالحقوق العقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- ✓ الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.
- ✓ إتفاقية حقوق الطفل
- ✓ البروتوكولان الملحقان بإتفاقية حقوق الطفل
- ✓ الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب
- ✓ الميثاق الإفريقى لحقوق ورفاه الطفل
- ✓ إتفاقيات جنيف الأربعة
- ✓ البروتوكولان الملحقان بإتفاقيات جنيف
- ✓ إعلان وبرنامج عمل فيينا
- ✓ إعلان الحق فى التنمية
- ✓ إعلان الأهداف الإنمائية للألفية

كما تقوم الدولة بدراسة بقية الإتفاقيات الدولية والإقليمية بغرض المصادقة عليها.

٤- التدريب وبناء القدرات

تم إنشاء المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان بقرار جمهورى منذ العام ١٩٩٤ بغرض التنسيق والمتابعة فى كل مجالات تعزيز حقوق الإنسان فى السودان وتعد برامج بناء القدرات والتدريب من أهم المناشط التى يضطلع بها المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان، إذ أن نشر الوعى وثقافة حقوق الإنسان هى التى تؤدى الى إمام كافة مكونات الشعب ومنفذى القانون بحقوقهم وواجباتهم ومن ثم بسط تعزيز وحماية حقوق الإنسان فى السودان.

وعليه وضع المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان خطة متكاملة لتدريب عدد مقدر من الكوادر العاملة في المجال العدلي من المستشارين القانونيين ووكلاء النيابة والمحامين ومنفذي القانون وعامة المواطنين وذلك عن طريق ميزانيات مخصصة من قبل الدولة وأيضاً بدعم فني من مجموعة من المانحين . حيث أنه وبالتعاون مع معهد ماكس بلانك الألماني وبدعم من الحكومة النرويجية تم تنفيذ برنامج تدريبي متكامل على المعايير الدولية، الإقليمية والوطنية الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وقد شمل التدريب عدد من المستشارين القانونيين ووكلاء النيابة والمحامين . أيضاً في إطار بناء قدرات حقوق الإنسان بالسودان قامت الحكومة السويسرية وإستجابة لنداء مجلس حقوق الإنسان بتبني برنامج لتقوية قدرات حقوق الإنسان بالسودان خاصة دارفور تم من خلاله تنفيذ عدد من الأنشطة الخاصة بالتدريب ورفع الوعي في مجال حقوق الإنسان.

يركز برنامج التدريب وبناء القدرات على مجموعة من الحقوق والحريات ويتم تنفيذها عبر شعب متخصصة في المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان.

نشاطات المجلس الإستشارى فى بناء القدرات والتدريب فى مجالات حقوق الإنسان المختلفة

المشاركة العامة فى صناعة الدستور

وقعت وزارة العدل ممثلة فى المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وذلك فى ١٢ أكتوبر ٢٠١١ يتم بموجبها تنفيذ مننديات عن المشاركة العامة فى صناعة السودان فى مجموع الخمسة عشر ولاية من ولايات السودان. وفقاً لتلك المذكرة إتفقت وزارة العدل مع مركز الفيدرالية للبحوث وبناء القدرات على القيام بعملية التنسيق والتنظيم لهذه المننديات والتي تشكل .

عليه بدأت وزارة العدل المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان الإستعداد لتنفيذ البرنامج وذلك بالإتصال بالإدارات القانونية فى الولايات وكذلك مكاتب الولاية لإجراء التنسيق اللازم مع كافة الجهات المهتمة من تنفيذيين، مجالس تشريعية، أحزاب سياسية، منظمات غير حكومية ، إتحادات طلاب، أكاديميين، إدارات أهلية وغيرها.

بدأ تنفيذ البرنامج فى ولايات شرق السودان وذلك بتاريخ ١٦-١٧ أكتوبر ٢٠١١ فى ولاية البحر الأحمر مدينة بورتسودان وإنتقل بعد ذلك فريق التدريب الى ولاية كسلا مدينة كسلا فى ١٨-١٩ أكتوبر ، ولاية القضارف مدينة القضارف ٢٠-٢١ أكتوبر.

إنتقلت الأنشطة بعد ذلك الى شمال السودان فى دنقلا وذلك بتاريخ ٢٢-٢٣ أكتوبر ، ثم مدينة الدامر فى ولاية نهر النيل يومى ٢٤-٢٥ أكتوبر ٢٠١١.

بتاريخ ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠١١ إنتقلت الأنشطة الى مدينة ودمدنى حاضرة ولاية الجزيرة وكذلك مدينة سنجة عاصمة ولاية سنار فى ١٧-١٨ ديسمبر وإنتظم المنتدى يومى ١٩-٢٠ ديسمبر فى ولاية النيل الأبيض فى عاصمتها ربك.

إنتقل فريق التدريب بعد ذلك الى ولايات دارفور ، حيث بدأ المنتدى فى ولاية جنوب دارفور فى مدينة نيالا وذلك يومى ٧-٨ يناير ٢٠١٢ ومن ثم الى شمال دارفور يومى ١١-١٢ ومدينة الجنيينة فى ١٥-١٦ يناير ٢٠١١. كذلك تم تنفيذ ذات المنشط فى مدينة الدمازين ولاية النيل الأزرق فى نهاية شهر يناير.

ملاحظات عامة عن منتديات صناعة الدستور

يناقش منتدى المشاركة العامة فى صناعة الدستور المواضيع التالية:

- التجربة السودانية فى صناعة الدستور ١٩٥٦-٢٠٠٥
- المعايير الدولية فى صناعة الدستور (التجربة الكينية)
- حقوق الإنسان فى الدستور
- نظم الحكم بالتركيز على النظم الفيدرالية.
- شارك فى تقديم الأوراق كل من: بروفيسور على سليمان فضل الله، الأستاذ حسان نصر الله من أكاديمية السودان العليا للعلوم الإدارية، د. تهانى يحيى عبدالله والمستشار خديجة الفاضل من إدارة حقوق الإنسان بوزارة العدل.
- تميزت الورش بحضور كمى ونوعى مميز فى كل الولايات ، حيث تجاوز العدد المجموعة المستهدفة فى أكثر من ولايات
- حظيت المنتديات بتغطية إعلامية كبيرة من كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وأحيانا من بعض القنوات العالمية مثل الإخبارية العالمية وكذلك قنوات الشروق، السودان بالإضافة الى القنوات الولاية.
- كانت هنالك مشاركة مميزة للأحزاب السياسية ، المنظمات غير الحكومية الأكاديميين وكذلك النقابات.
- شاركت الولايات على مستوى الوزراء وممثلين للولاة وأحيانا الوالى نفسه كما فى مدينة الدامر ولاية نهر النيل وكذلك وزير الحكم المحلى والذى شكل تواجدا فى كافة جلسات المنتدى على مدى يومين.
- أشاد الجميع فى مداخلاتهم بمبادرة وزارة العدل فى هذا المنشط وأمنوا على أن هذا يعد بداية حقيقية لفتح باب الحوار الشفاف والمشاركة الحقيقية.
- أمن الجميع على ضرورة عكس التوصيات لصانعى القرار حتى يرتبط القول بالفعل.
- أظهر بعض المشاركين تخوف من أن الدستور جاهز وأن هذه الخطوة هى إتفاكية.

- عكس الجميع أهمية خروج المركز الى الولايات ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

وكان التقييم الكلى لهذه المنتديات من قبل المشاركين فيها من كل الولايات أنها ناجحة بكل المقاييس.

شعبة حقوق الإنسان

أنشئت شعبة حقوق الإنسان بهدف نشر الوعي والتعريف بمسائل حقوق الإنسان وذلك وفقاً لاختصاصاتها وفي إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية. ولتنفيذ هذا الاختصاص قامت البعثة بالعديد من النشاطات والتي شكلت في مجملها رفعا للوعي وبناء للقدرات في المجالات المختلفة عبر العديد من الدراسات والتقارير وورش العمل .

- تقديم تقرير المراجعة الدورية الشاملة
- ترجمة تقارير المنظمات المقدمة في إطار استعراض تقرير السودان بموجب المراجعة الدورية الشاملة
- مراجعة الصياغة الخاصة بتقرير فريق العمل الخاص باستعراض تقرير السودان في المراجعة الدورية الشاملة.
- "جهود السودان القانونية في مكافحة الإرهاب ورفع إسم السودان من لائحة الدول الإرهابية".
- المشاركة في إعداد برنامج زيارة الخبير المستقل للسودان .
- كذلك عقد المجلس الاستشاري من خلال هذه الشعبة العديد من الاجتماعات التي تسعى في مجملها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان ومنها، الاجتماع بين وزير العدل والمفوضة السامية لحقوق الإنسان بجنيف . وكذلك إجتماع وزير العدل مع السفير السويسري والذي ناقش فيه أوجه التعاون بين الحكومة السويسرية ووزارة العدل والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وفي ذات الخصوص إجتماع مع المدعي العام أندريز بيرزينس مستشار الشؤون الجنائية قطاع العدالة تناول كيفية سير العمل بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وطبيعة تنفيذ القوانين والقانون الجنائي لسنة ١٩٩١م في السودان وتدريب أفراد الشرطة وما يخص السجون والسجناء .

ورش العمل

- ورشة عمل عن مراقبة الانتخابات وحقوق الإنسان (إقليم البحيرات العظمى) وهي عبارة عن دورة تدريبية عن حقوق الإنسان والانتخابات في الفترة من ٢٢-٢٤/٣/٢٠١١م
- المشاركة بتقديم ورقة عمل في الدورة التدريبية حول حقوق الإنسان التي أقامها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لغرب آسيا. الزمان: ٩-١٣ أكتوبر ٢٠١١م. المكان: برج الفاتح.
- المشاركة في الاجتماع الخاص بمشروع القانون العربي النموذجي للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (الرباط) في الفترة من ١٢-١٤/١/٢٠١١م لحضور الاجتماع الإقليمي حول المواثيق التشريعية مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

- المشاركة في إجتماع مع وحدة حقوق الإنسان باليونمس لمناقشة عدد من حالات المعتقلين وكذلك إعطاء المجلس نسخة من النشرة الدورية لمكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة بتاريخ ٢٠١١/١/٩م.
- المشاركة في إجتماع مع مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمناقشة مقترح الإتفاقية المقدمة من الصليب الأحمر لزيارة المعتقلات والسجون بتاريخ ٢٠١١/٢/٧م.
- من أهم إنجازات المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان خلال هذا العام تقرير السودان بموجب المراجعة الدورية الشاملة والتي وردت سابقا فى هذا التقرير.

شعبة حقوق المرأة

فى اطار تعزيز وحماية حقوق المرأة ونشر الوعى بها عقدت شعبة المرأة ورش عمل حول مواضيع مختلفة تهتم المرأة يمكن تلخيصها فى الآتى:

- ورشة عمل حول مراجعة قانون الاحوال الشخصية للعام ١٩٩١م فيما يتعلق بالسن الأمثل للتمييز والزواج - المكان - قاعة إتحاد المصارف - الزمان ٢٠١١/٩/١٤م.
- دورة تدريبية حول العنف ضد المرأة وتم إعداد وتقديم ورقتان بعنوان التدابير الوطنية المتخذة لحماية المرأة من العنف. بعنوان ضمانات حقوق المرأة وفق إجراءات العدالة الجنائية- المكان : ولاية دارفور (الجنينة)- الزمان : يوليو ٢٠١١م - المستهدفون: وكلاء النيابة والشرطة.
- تقديم ورقة عمل حول الضمانات القانونية الخاصة بالمرأة ضد العنف القائم على النوع (المكان الجنينة غرب دارفور)
- المشاركة في ورشة عمل حول مراجعة وتحديد السياسة القومية للسكان فى برج الفاتح بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧م
- المشاركة في ورشة عمل بعنوان مكافحة الفساد.
- المشاركة في الدورة التدريبية بعنوان فن التفاوض وفض النزاعات..
- المشاركة في ورشة عمل حول إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بدولة المغرب وذلك من أجل رفع التحفظات والتصديق على البروتوكول الإختياري الملحق بالإتفاقية فى شمال أفريقيا وتشجيع الدول للانضمام للإتفاقية، بتاريخ ١٥-١٦ مارس ٢٠١١م، من الأهداف التى حققتها المشاركة عكس وجهة نظر السودان حول مكانة المرأة والقوانين التى تخص المرأة.
- المشاركة فى الإحتفال باليوم العالمى للمرأة.
- المشاركة فى ورشة عمل حول المساواة بين الجنسين
- المشاركة فى المؤتمر التاسع التجديدي تحت شعار المرأة السودانية عزم أكيد لغد جديد
- المشاركة فى ورشة العمل الخاصة بإعداد الدليل التدريبي لضباط الشرطة النسائية فى التحريات الجنائية المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة بتاريخ ٢٠١١/٢/١٤م..
- المشاركة فى ورشة مراجعة قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بسن الزواج والتمييز. الزمان: ٢٠١١/٩/١٤م
- المشاركة فى السمنار حول قضايا المرأة والنوع فى الدستور القادم وذلك فى برج الفاتح فى الفترة من ٥- ٦ أكتوبر ٢٠١١م.
- المشاركة فى لجنة دراسة الزواج والتحويلات فى الأسرة العربية

شعبة حقوق الطفل

قامت شعبة الطفل بإعتبارها الذراع المسؤل داخل المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالعديد من الأنشطة التي تهدف إلى نشر الوعي بثقافة الطفل عن طريق الندوات، ورش العمل والسمنارات وعن طريق الأجهزة الإعلامية المختلفة من إذاعة وصحف وغيرها. عقدت الشعبة الورش الآتية:-

- ورشة عمل حول قانون الطفل ٢٠١٠م للصحفيين بتاريخ ٦/٧/٢٠١١م
- دورة تدريبية حول كتابة التقارير بتاريخ ١٢ - ١٥/٦/٢٠١١م
- تم تقديم ورقة حول حقوق الطفل فاقد الرعاية الوالدية في التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية في عدد من الولايات.
- تم تقديم ورقة حول الملامح العامة لقانون الطفل ٢٠١٠م لشرائح مختلفة في المجتمع من إعلاميين (صحف) وتلفزيون وإذاعة الزمان ٦/٧/٢٠١١م المكان المجلس القومي لرعاية الطفولة.
- المشاركة في ورشة عمل حول حماية الأطفال من الجلد مسؤولية الجميع - المكان: قاعة المجلس القومي لرعاية الطفولة. الزمان: ٢٠/١٠/٢٠١١م. المستهدفون: وحدة حماية الأسرة والطفل. إعلاميين: منظمات مجتمع مدني - المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان
- المشاركة في السمنار الخاص بالبدائل التربوية للعقاب البدني حيث تم تقديم تعقيب على الورقة من منظور حقوق الطفل وفقاً لما جاء في قانون الطفل ٢٠١٠م مقارناً مع ما جاءت به الإتفاقيات الدولية والإقليمية.
- كما شاركت الشعبة في العديد من: الأنشطة ذات الصلة بحقوق الطفل ومنها
- المشاركة في إجتماع لجنة التشريعات الخاصة بقوانين الطفل ولجنة المفاهيم وكذلك المشاركة في إجتماع لجنة التشريعات لمناقشة لوائح التشريعات الخاصة بالطفولة.
- المشاركة في عقد إجتماعات مع العاملين مع الأطفال الضحايا في كل من محكمة الطفل ووحدة حماية الأسرة والطفل ونيابة الطفل للوقوف على الصعوبات التي تواجههم في تطبيق القانون فيما يخص التعامل مع هؤلاء الأطفال بتاريخ ١٧/١/٢٠١١م
- المشاركة في عقد إجتماع بغرض تكوين آلية لمتابعة توصيات ورشة العمل حول تعليم الأطفال (مجانية وإلزامية تعليم الطفل) وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العام ومنظمة مرصد حقوق الطفل بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١١م
- المشاركة في إجتماع مجلس حقوق الإنسان الدورة ١٦ في الفترة من ٦-١١ مارس ٢٠١١م حيث تم تقديم بيان السودان حول تقرير المقرر الخاص المعني ببيع الاطفال وإستغلالهم في المواد الإباحية، تضمن البيان موقف السودان من المواثيق الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية بالإضافة الى المجهودات الوطنية التي بذلتها الدولة في هذا المجال..
- المشاركة في عقد إجتماع تشاوري بين المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان ومنظمة اليونيسيف لتفعيل التعاون بينهما فيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث تم الإتفاق على الآتي:- تنفيذ مشروع تجميع الإتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية فيما يخص حقوق الطفل. إعداد مسودة لمذكرة تفاهم بينهما لإنجاز بعض المشاريع والبرامج في قضايا الطفولة المختلفة.

- المشاركة في إجتماع لجنة الخبراء في تشريعات حماية الطفولة من كافة أشكال العنف بتاريخ ١٤ - ١٥/٦/٢٠١١م
- المشاركة في الحفل الخاص بتوقيع الدعم المقدم من الحكومة اليابانية عن طريق منظمة اليونيسيف وذلك لمشروعات حماية الطفولة في السودان بتاريخ ١٠ مارس المشاركة في إجتماع حول تقرير الأمين العام للأطفال في النزاعات المسلحة للعام ٢٠١٠م فيما يخص السودان وذلك بالمجلس القومي لرعاية الطفولة بتاريخ ٢٥/٥/٢٠١١م. ناقش الإجتماع التقرير الذي تم وصفه بأنه أكثر إيجابية من التقارير السابقة حيث إشتمل هذا التقرير أكثر من ٢٠ دولة كما إعتد التقرير مشاركة الفريق العامل في الميدان من بعثة الأمم المتحدة بالسودان وبعثة الأمم المتحدة بدارفور وكما تعامل التقرير مع الجنوب بصورة منفصلة كما أكد التقرير العمل على وضع خطة عمل تُقدم للأمم المتحدة وأكد على عدم الإفلات من العقاب بالنسبة لمركبي جرائم إشارك الأطفال في النزاعات المسلحة ٢٠١١م.
- المشاركة في إجتماعات الرد على تقرير الأمين العام للعنف ضد الأطفال.
- المشاركة في الإجتماع الرابع للمجلس القومي لرعاية الطفولة بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١١م حيث قامت الشعبة بإستعراض لوائح قانون الطفل عدد ٢ لائحة ولائحة وتنظيم أعمال المجلس.
- المشاركة في عقد ثلاثة إجتماعات حول مقترح وثيقة لحقوق الطفل في الدستور المرتقب.

شعبة العدالة الجنائية

لتوفير الضمانات الواجبة في العمل الجنائي من حقوق المتهمين والضحايا وغيرها قام المجلس الإستشاري بإنشاء شعبة العدالة الجنائية التي تعمل بشقين أساسيين هما:

- ضمان مواعمة التشريعات الجنائية الوطنية مع المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.
- ضمان مواعمة الممارسة الجنائية مع النصوص التشريعية الوطنية والمعايير الدولية والإقليمية الخاصة بالعمل الجنائي. وذلك عبر المراحل التالية:
- مرحلة ما قبل المحاكمة: الضمانات الخاصة بالقبض والتفتيش والاحتجاز (المدة الزمنية ، أوضاع الحراسات ، عدم التعرض للتعذيب ، الخ) والإفراج بالضمان أو الكفالة والتحري وتوجيه التهمة والإحالة إلى المحكمة.
- مرحلة المحاكمة: مراعاة توفر ضمانات المحاكمة العادلة (المحكمة المختصة ، افتراض البراءة ، التمثيل القانوني الخ)

مرحلة ما بعد المحاكمة: الاستئناف ، تنفيذ الحكم ، أوضاع السجون .. الخ.

و لبسطة هذه المفاهيم على أرض الواقع تم تنفيذ عدد من ورش العمل التي إستهدفت كل الفئات ذات الصلة بالعدالة الجنائية من وكلاء نيابة، محامين، أمن، شرطة، قضاء عسكري بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال. كذلك قام المجلس الإستشاري لحقوق الغنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الورش التدريبية في كل من الخرطوم، مدنى ولاية الجزيرة والدامر ولاية نهر النيل.

شعبة المنظمات غير الحكومية

إيماننا من المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان بالدور المتعاظم لمنظمات المجتمع المدني ودوره الرائد فى حماية وتعزيز حقوق الإنسان تم إنشاء شعبة متخصصة تعمل على التعاون مع المنظمات الطوعية غير الحكومية حيث أن للمنظمات أنشطة عديدة تعمل على خدمة الجهات الضعيفة والمتضررة فكان لابد من وجود جهة تعمل على ربط هذه المنظمات مع الجهات الحكومية من خلال شعبة المنظمات الطوعية. حيث قامت الشعبة بسلسلة من ورش العمل والسمنارات حول موضوعات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للمنظمات غير الحكومية حيث تم تدريب أكثر من ألف منتسب لهذه المنظمات. كما عقدت الشعبة إجتماعين مع منظمتي (المسار الخيرية وإتحاد منظمات جبال النوبة) للإعداد لورش عمل حول ثقافة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسانى لرفع الوعى وسط المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

شعبة حرية الرأي والتعبير

تهتم شعبة حرية الرأي والتعبير بالعديد من الموضوعات منها: حرية الصحافة والصحفيين ، الأحزاب السياسية ، الإنتخابات ، الإعلام ، الأنشطة الثقافية والإجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان .

وفى إطار هذا الإختصاص قام المجلس الإستشارى بعقد العديد من الإجتماعات بعدد من الجهات العاملة فى الصحافة لمناقشة قانون الصحافة الحالى ومعرفة أوجه القصور فيه ووضع تصور لتعديلات عليه وستتواصل هذه الجهود حتى يخرج قانون يتراضى عليه الكل ويكون متوائما من كل المعايير الدولية والإقليمية.

شعبة حقوق المعاقين

تهدف هذه الشعبة إلى تعزيز كرامة وحماية حقوق المعاقين التى كفلها الدستور الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥م ودمج المعوقين في المجتمع وذلك من خلال برامج وخطط علمية. قامت الشعبة بتنفيذ عدد من المناشط فى إطار بناء القدرات منها:

- إقامة ورشة عمل مع مرصد حقوق المعاقين مع منظمات المعاقين للتوعية بالإتفاقية الدولية لحقوق المعوقين والقانون الوطنى.
- إقامة ورشة عمل بولاية الجزيرة بحضور وزير الرعاية والضمان الإجتماعي الإتحادي فى إطار الإحتفال باليوم العالمى للمعوقين.
- إقامة ورشة عمل عن التوعية بحقوق المعاقين.
- تم عقد سمنار مع إتحاد عام نقابات عمال السودان حول توظيف المعاقين بالقطاع الخاص الذي كان له السبق قبل الدولة في توظيف المعاقين بالرغم من عدم وجود أي قانون يلزم القطاع

الخاص بتوظيف هذه الفئة. وكانت الفئات المستهدفة: ممثلين للإتحاد العام لنقابات عمال السودان بالقطاع الخاص وبعض الجهات الحكومية.

■ إقامة ١٢ حلقة لنشر الوعي بحقوق المعاقين على مستوى الإعلام من المناشط التي تقوم بها الشعبة كذلك المشاركة في لجنة كتابة تقرير السودان وفقاً لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك المشاركة مع وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي في لجنة الرصد والمتابعة لتنفيذ الإتفاقية الدولية. المشاركة في لجنة كود للبناء والتصميم الملائم للإعاقة. المشاركة في الملتقى الدولي لرياضة المعاقين.

■ تم عقد الندوة التعريفية والتوعوية بحقوق الإنسان بشكل عام وعلى وجه الخصوص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذلك بوزارة الشؤون الإجتماعية حيث حضر هذه الفعالية ١٢٠ مشاركاً من الجهات الرسمية (ممثل التشريع – ممثل ديوان النائب العام بالولاية – ممثل المرأة وممثلين من التنظيمات الشبابية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وبحضور إعلاميين والسيدة وزيرة الشؤون الإجتماعية تناولت الأوراق المقدمة حقوق المعاقين والإعاقة في العصور المختلفة وتدرجها من المفهوم الطبي والخيري والإجتماعي مروراً بالمفهوم الإدماجي وتوجت بالمفهوم الحقوقي الذي تناولته القوانين السودانية والإتفاقيات الدولية.

٥- أهداف أنشطة التدريب

قام المجلس الإستشاري بعقد الأنشطة السابق الإشارة إليها والتي تعد نماذج فقط من مجموعة أنشطة أخرى تهدف جميعها الى تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وقد حققت هذه المناشط أهدافها والتي في مجملها تشكل الرؤية والأهداف للخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- ❖ تنمية الوعي بحقوق الإنسان بين أفراد المجتمع السوداني حتى يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم.
- ❖ تعريف المكلفين بإنفاذ القانون بالتزامات الدولة الدولية والإقليمية.
- ❖ غرس قيم ومفاهيم حقوق الإنسان.
- ❖ التعريف بالأنظمة والإجراءات التي تحمي حقوق الإنسان
- ❖ التدريب على ما يساعد على حماية حقوق الإنسان من اساليب ووسائل.
- ❖ تأكيد أهمية الإلتزام بالمعايير الدولية والغقليمية لحقوق الإنسان.

٦- الآليات

في إطار الحرص على ضمان تعزيز ثقافة حقوق الإنسان توجد عدد من الآليات الوطنية التي تعمل على إنفاذ مبادئ ومعايير حقوق الإنسان على المستوى العملي نذكر منها على سبيل المثال:

٣- ١ المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان:

تم النص عليها في المادة ١٤٢ من الدستور وتتكون من ١٥ عضو من المشهود لهم بالاستقلالية والكفاءة وعدم الإنتماء الحزبي والتجرد. تختص بمراقبة تطبيق الحقوق والحريات الواردة في وثيقة الحقوق بالدستور وتلقى الشكاوى حول الإدعاءات بانتهاكات الحقوق والحريات. صدر القانون المنظم لعمل المفوضية في العام ٢٠٠٩م وتم تسمية أعضاء المفوضية في يناير ٢٠١٢. ويعول عليها كثيرا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان.

٣-٢ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان:

بدأ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كلجنة للتنسيق بين أجهزة الدولة في مجال حقوق الإنسان في العام ١٩٩٢م ومن ثم تم ترفيع اللجنة بموجب مرسوم جمهوري في العام ١٩٩٤م إلى مجلس استشاري لحقوق الإنسان يرأسه وزير العدل وعضوية جهات رسمية وغير رسمية منها وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، جهاز الأمن، وزارة الرعاية الإجتماعية، المجلس الوطني، الشئون الإنسانية وإتحاد المحامين وكذلك عضوية بعض المنظمات الوطنية.

يتمثل إختصاص المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في: تقديم النصح والمشورة للدولة في مجال حقوق الإنسان، إعداد البحوث و الدراسات ونشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الوسائل المختلفة، تدريب منسوبي الدولة ومنظمات المجتمع المدني حول معايير ومبادئ حقوق الإنسان، مراجعة التشريعات الوطنية لمواءمتها بالمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي يتمتع السودان بعضويتها وإجراء الدراسات حول الاتفاقيات التي لم ينضم إليها السودان والتوصية بشأنها. أيضاً يتلقى المجلس الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان من الأفراد والمنظمات محلياً ودولياً وذلك عبر لجنة للشكاوى، كما يقوم بإعداد وتقديم تقارير السودان الدورية لآليات إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، ويعتبر هو الجهة الوطنية المعنية بالتنسيق في مسائل حقوق الإنسان مع كافة الجهات الدولية والإقليمية.

٣-٣ وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي:

وزارة الرعاية والضمان الإجتماعى هى الوزارة المحورية لشؤون المرأة على المستوى القومى ويأتى رسم السياسات والإستراتيجيات المعنية بالنهوض بالمرأة إحدى أهم الأولويات ولذلك فإنها تقوم بدور رائد فى العديد من الملفات ذات الصلة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتحديدًا فى مجال المرأة. وفى هذا الإطار قامت الوزارة بوضع السياسة القومية لتمكين المرأة فى مارس ٢٠٠٧م بإعتباره إسنادا علميا لما كفله دستور السودان والقوانين الوطنية والإتفاقيات الدولية وتقوم الإستراتيجية على مجموعة من المحاور هى محور الصحة والبيئة، محور التعليم، محور التمكين الإقتصادى، محور حقوق الإنسان والقانون، محور المشاركة السياسية وإتخاذ القرار وأخيرا محور السلام وفض النزاعات. فى إطار تنفيذ هذه السياسات فقد قامت الوزارة بتنفيذ العديد من المشاريع تنفيذًا للإستراتيجية وإنزالًا لها على أرض الواقع.

٣-٤ المجلس القومى لرعاية الطفولة:

أنشئ بقرار جمهوري فى العام ١٩٩١م برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية ولاية الولايات و الوزراء الإتحاديين ذوى الصلة بقضايا الطفولة ويختص بوضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالطفولة فى إطار السياسة العامة للدولة بالتنسيق مع مستويات الحكم الأخرى فى مجال رعاية الطفولة. كذلك يقوم بالتنسيق بين الجهات الحكومية والتطوعية، وجمع الإحصائيات وعقد الندوات، وتدريب الكوادر، وإعداد التقارير الدورية للمنظمات الإقليمية والدولية. كما أسهم المجلس بشكل فاعل فى صياغة قانون الطفل لسنة ٢٠١٠م. يقوم المجلس بدور كبير فى إطار التعليم.

للمجلس القومى لرعاية الطفولة دور رئيسى فى رعاية حقوق الطفل ويقوم بذلك من خلال عدد من البرامج والمشروعات ومنها برنامج القضاء على ختان الإناث، برنامج عودة الأطفال المنفصلين عن أسرهم وبلغ عدد الأطفال الذين تمت إعادتهم ٩٨٢ طفلا خلال العام ٢٠١٠ بولاية الخرطوم و٩٦ من الولايات الشمالية. ومن المشاريع الناجحة أيضا مشروع الإرتقاء بتسجيل المواليد فى السودان. ويقوم المجلس ببرامج تدريبية وبرامج لبناء القدرات فى مختلف قضايا الطفولة فى الخرطوم وفى وولايات السودان المختلفة وذلك بدعم من اليونيسيف.

ومن أبرز إنجازات المجلس قانون الطفل لسنة ٢٠١٠ ويعمل المجلس على وضع خطة لتنفيذ قانون الطفل.

٣-٥ وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل:

أنشئت هذه الوحدة بموجب قرار من رئيس الجمهورية في العام ٢٠٠٥ بتوصية من مجلس الوزراء كنتاج للخطة القومية لمكافحة العنف ضد المرأة وتختص الوحدة بمتابعة تنفيذ هذه الخطة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية والإقليمية كما أنشئت وحدات مماثلة في ولايات دارفور الثلاثة وعدد من ولايات السودان الأخرى. قامت الوحدة بالعديد من المشاريع الرامية الى تمكين المرأة إقتصاديا كما دعمت وحدات الولايات التي تقوم بطريقة مباشرة وغير مباشرة بتطوير المرأة. تقوم وحدة مكافحة العنف بالعديد من الأنشطة في مجال رفع الوعي والقدرات وفي هذا الإطار نفذت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة و الطفل وبالتعاون مع الـ UNFPA ورشة عمل لمراجعة قانون الأحوال الشخصية للعام ١٩٩١م مستعينة بمجموعة من الخبراء في مجال الشريعة والصحة و القانون لوضع رؤية مؤسسة لتحديد السن الأمثل للزواج فيما يختص بسن التمييز ومناقشة سن الزواج حيث أن القانون لم يذكر سن الزواج.

٣-٦ ديوان الزكاة:

يعتبر ديوان الزكاة مؤسسة الحماية والضمان الإجتماعي الأولى في السودان لتحقيق العدالة الإجتماعية بتحويل الموارد المالية من الفئات القادرة إلى الفئات الضعيفة في المجتمع وترتكز فلسفة الزكاة على تحصيل الأموال بأخذ مقادير معلومة من المال المخصوص و تصرف لجهات محددة أهمها الفقراء والمساكين. ويأتي تطبيق فريضة الزكاة في السودان بحسبانها إحدى آليات الأمن الإجتماعي ضمن إهتمامات الدولة بترسيخ معاني التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع الذي يساند الغني فيه الفقير.

أضحت الزكاة في السودان إحدى المعالم البارزة في منظومة النسيج الإجتماعي للدولة و إنتشرت في كافة الولايات والمحليات والمناطق ريفاً وحضراً ليلبغ عطاؤها مستحقه. وفي إطار نشر تجربة الزكاة قام معهد علوم الزكاة بإجراء دراسات متعددة للديوان ونشر تجربته كتجربة متفردة في العالم.

ومن أهم البرامج المركزية لديوان الزكاة: دعم مشروعات الصحة شملت (تزويد المستشفيات الريفية بالولايات بأجهزة مايكروسكوب، ماكينات لغسيل الكلى، تأهيل المستشفيات وتوفير أجهزة ومعدات طبية.) بجانب دعم المرضى الفقراء عبر مكتب العلاج الموحد في عمليات القلب وغسيل الكلى وإدخال عدد ٣٠٦,٦٦٣ أسرة فقيرة تحت مظلة التأمين الصحي بما يعادل ٣٢% من جملة المؤمن عليهم بالسودان.

§ دعم مشروعات التعليم شملت (تأهيل مدارس الأساس ، إجلال الطلاب، المستلزمات المدرسية لعدد مقدر من طلاب الأساس والثانوي إضافة إلي كفاءة الطالب الجامعي).

§ دعم مشروعات المياه شملت (حفر وتركيب آبار، تركيب مضخات يدوية ، تأهيل حفائر، إقامة سدود ترابية، صيانة دواكى).

§ دعم المشروعات الزراعية والتي شملت آليات زراعية ، تملك محارث بلدية للأسر الفقيرة وتمليك الأنعام، توزيع التقاوي، توفير شفاخانات بيطرية متحركة.

٣-٧ منظمات المجتمع المدني:

هنالك العديد من منظمات المجتمع المدني يتجاوز ٣٠٠٠ منظمة تعمل جميعها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان عبر أنشطة رفع الوعى وتقديم العون القانونى ومتابعة أوضاع حقوق الإنسان فى السودان مع أجهزة الدولة المختلفة، كما توجد مجموعة من الكنظمات السودانية يتجاوز الخمسة عشر منظمة حائزة على الوضع الإستشارى فى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تحرص على متابعة قضايا حقوق الإنسان فى العالم بصورة عامة وفى السودان بصورة خاصة. مثال لذلك **الإتحاد العام للمرأة السودانية والذى** إعتد قضايا أساسية ركز عليها جهوده فى كل محاور نشاطه (الإجتماعي - السياسي - الصحي - التعليمي.... الخ)

ركز إهتمامه فى المحور الإقتصادي علي تحسين الظروف المعيشية للأسر بالتركيز علي المرأة الريفية- كما قاد المبادرات الإقتصادية لمكافحة الفقر والتخفيف من حدته والتي حققت نجاحاً كبيراً ساهمت بجهد مقدر فى التخفيف من حدته فى اواسط المرأة.

المشروعات التي أنشئت لتخفيف حدة الفقر:

إهتم الإتحاد العام للمرأة السودانية بحل قضايا المرأة وخاصة قضايا الإقتصاد لتحسين مستواها المعيشي، فكان لابد من توفير التمويل اللازم في شكل قروض بطريقة سهلة وميسرة بقيام مشاريع تساعد في التقليل من حدة الفقر متمثلة في مشروع محافظة المرأة، مشروع القرض الحسن ومتناهي الصغر وتأسيس عش الزوجية، تحسين المأوي، مشروع الصندوق الدوار لتنمية نساء الخلاوي ومكافحة الفقر، الصندوق الدوار لتحسين أوضاع بائعات الشاي، مشروع تمويل الإحتياجات الموسمية الأسرية وجائزة الإبداع لنساء الريف.

١/ مشروع محافظة المرأة:

كانت إنطلاقة المشروع في العام ١٩٩٩م وبدأ التنفيذ الفعلي عام ٢٠٠٠م وهو عبارة عن محافظة لتمويل النساء تساهم فيها بعض البنوك والمؤسسات التمويلية ووزارتي المالية الإتحادية والولائية وجهات خيرية يكون تمويلها كوديعة وقضية لهذا العمل الإقتصادي الكبير حيث يوفر التمويل النساء بمبالغ صغيرة وتسهيلات كبيرة.

يكون التمويل عينياً او نقدياً او خدماً بشروط وضمائن ميسرة. تم تنفيذ المشروع بالمركز وبعض الولايات نفذت عبر البنك الزراعي وبنك الإدخار وتم ذلك في ١٥ ولاية والآن بصدد توسيع المحافظة وتطويرها بالإتفاق مع بنك الإدخار وتمويل الولايات التي لاتوجد بها محافظة.

أهداف المشروع:

- ١/ رفع المستوى المعيشي للأسرة وتمويل النساء والأنشطة المدرة للدخل.
- ٢/ تكوين أداة فاعلة لمحاربة الفقر.
- ٣/ الإستفادة من الطاقات والمهارات العالية لدي النساء وذلك لرفع حركة التنمية في الريف والحضر.
- ٤/ الإستفادة من المواد الخام خاصة الزراعية منها في مواسم الإنتاج وذلك بتصنيعها وتجفيفها وحفظها لوقت الندره.
- ٥/ إنتهاج مبدأ العمل الجماعي وتشجيع النساء علي حب العمل اليدوي والكسب الحلال.

٦/ تطوير القطاع غير المنظم والذي يمثل فرص عمالة كبيرة لغالبية النساء الفقيرات وإخراجهن من تلك الدائرة.

٧/ المشاركة الفاعلة والحقيقية للمرأة في الإعتماد علي الذات لتأمين الغذاء للأسر وتنويعه.

٨/ أهداف تعليمية مرتبطة بالمحافظة كالمناقشات الجماعية وإتخاذ القرار وزيادة المعرفة.

٩/ التدريب في المجالات المختلفة

٢/ مشروع صندوق النساء الفقيرات:

تم هذا المشروع بالإتفاق المبرم بين ديوان الزكاة - بنك الإدخار وإتحاد عام المرأة السودانية. ولقد بدأ هذا المشروع منذ العام ٢٠٠٨م وتم التنفيذ في يناير ٢٠٠٩م وقد تمثلت المشروعات التي تم تمويلها في :

١- التجارية (أواني منزلية - عطور - ثلاجات لبيع الثلج - مطاعم صغيرة - مواد غذائية)

٢- انشطة زراعية (تربية دواجن - تربية وتسمين الضان والماعز والأبقار الحلوب)

٣- افران صغيرة منزلية لصناعة الخبز .

٤- مكتبات

٥- صناعة عطور

وتمثلت المشاريع التي تم تمويلها في :-

مشروعات تجارية بسيطة ،خدمية ،دواجن،صناعة عطور،إسكراشات،مشاتل وأفران بلدية منزلية.

٣/ مشروع تحسين المأوي:

عبارة عن تمويل يمنح للأسر لتحسين مستوي المأوي والعيش داخل الأسر بشكل لائق ويسدد فتي فترة زمنية ١٨ شهراً. يسدد التمويل علي أقساط شهرية متساوية وبهامش ربح ٤% في العام ويكون حجم التمويل ٣٠٠٠ جنيه وإن لايتجاوز القسط الشهري ال ٢٠٠ جنيه وبضمان الراتب لاحد افراد الأسرة او الضمان الشخصي المعزز بشيك ضامن ويكون التمويل في مراحل - تحسين المأوي بأعمال الصيانة في البيت او إضافة الي مبني اخر بالمنزل او حفر بئر، وغيرها من الإحتياجات.

تم تنفيذ هذا المشروع عبر بنك الأسرة بالتعاون مع الإتحاد العام للمرأة السودانية في العام ٢٠١٠م بحجم تمويل ٣٦٣,٠٠٠ وكان عدد المستفيدات عبر نافذة بنك الأسرة بالإتحاد ٩٢ امرأة.

أهداف المشروع :

١. تحسين مستوى المعيشة للأسرة وذلك بتحسين مأوي وسكن الأسرة
٢. تخفيف العبء والمعاناة عن المرأة وهي تؤدي وظائفها المنزلية، وتيسير ذلك عليها.
٣. توفير الجهد والوقت للمرأة والإستفادة منه في مناشط أخرى تعود بالنفع علي الأسرة والمجتمع.
٤. تهيئة المناخ الصحي والبيئي السليم داخل الأسرة وبالتالي تقليل المخاطر الصحية والبيئية للمرأة وافراد اسرتها.
٥. جعل المأوي والسكن مكان جاذب لتواجد أفراد الأسرة.

اسم المشروع	حجم التمويل	مصدر التمويل	عدد المستفيدات
تحسين المأوي	٣٦٣,٠٠٠ ج	بنك الأسرة	٩٢ امرأة

٧- التحديات

يعتبر السودان مثالاً للأقطار الخارجة لتوها من صراعات داخلية مسلحة وبناءً عليه فان أي تقييم موضوعي للتقدم المحرز نحو تعزيز حقوق الإنسان لا ينبغي له أن يغفل التأثير السلبي المعيق لهذه الصراعات وقد ظل السودان يواجه تحديات مستمرة خلال تاريخه الحديث، وها هو يخرج لتوه من واحدة من أطول الحروب بالقارة الإفريقية. وما أن وضعت الحرب أوزارها بالجنوب حتى إندلعت شرارة أخرى للنزاع في دارفور غرب السودان نتيجة للظروف البيئية التي ضربت الإقليم من جفاف وتصحر وتأثير ذلك على مسيرة حقوق الإنسان وقد ظهر جلياً دور الصراع والنزاع فيما يلي:

- تحويل قدر كبير من الموارد المالية والبشرية لدعم المجهود الوطني لإستعادة الأمن والنظام وحماية المواطنين وتقديم المساعدات الإنسانية

لضحايا النزاعات المسلحة والمتأثرين بالنزاع مما أثر ذلك سلباً على الميزانية المخصصة للخدمات في جميع أنحاء القطر وصوره أخص المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة والمدن التي تقع في تلك المناطق، ومن بين الخدمات التي تأثرت سلباً خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب النظيفة والكهرباء والبنية التحتية وتدهور البيئة وفرص العمل وغيرها.

- صعوبة تنفيذ مشاريع التنمية في المناطق المتضررة من الصراعات وذلك بسبب قلة الأمن والتفكك والضعف الشديد في النسيج الاجتماعي والاقتصادي.
- الفقر والامية ما زالت تشكل تحدياً كبيراً للدولة ومعوق رئيسي في كثير من القوانين والسياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت وما زالت تبذل في هذا المجال.
- على الرغم من الأنشطة المختلفة التي إنتظمت البلاد خلال الفترة السابقة بدعم مقدر من مكتب المفوض السامي، بعثة الأمم المتحدة في السودان بإداراته المختلفة وكذلك دعم بعض المنظمات الدولية والدول المختلفة في تنفيذ برامج تدريبية حول مختلف قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك التدريب على إعداد وكتابة التقارير إلا أن نقص الكادر المؤهل المدرب ما زال يشكل تحدياً كبيراً للسودان.

٨- ملاحظات ختامية

أهمية الأنظمة الإقليمية تنبع من أنها تراعى العديد من الخصوصيات والتي تشكل جوهر ولب فكرة إنشاء هذه الأنظمة. والنظام العربي لحقوق الإنسان لديه كل المقومات التي تجعل منه نموذجاً للأنظمة الإقليمية وقد بدأ هذا النظام ينهض بمسئوليته وينشئ من الخطط والآليات ما يشكل البداية الصحيحة لهذا النظام حتى يتبوأ مركزه في العالم.

د. تهاى يحيى عبدالله المبشر

**المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان
وزارة العدل**